والاحتمالات العالمية للسلع الأساسية ، مع التركيز بشكل خاص على حالة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ، وذلك في ضوء النتائج التي ستتمخض عنها الدورة الثامنة للمؤتمر ، واضعاً في الاعتبار الاستنتاجات ذات الصلة التي تخلص إليها لجنة السلع الأساسية في دورتها الرابعة عشرة ؛

١٤ ـ تقرر أن تدرج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٠١/٤٥ ـ تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ،

وإذ تلاحظ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، وبروتوكول تطبيقه المؤقت المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧[٥٤] ، وقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ـ ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

وإذ تلاحظ أيضاً المقترحات المؤسسية المقدمة بصدد جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي بدأت في أثناء الدورة الاستثنائية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، المعقودة في بونتا دل إستي ، أوروغواي ، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، فيما يتصل بتعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف ،

وإذ تؤكد مبدأ حرية وعدالة التجارة العالمية ، مما ينبغي أن يؤدي إلى تحسُّن كبير في احتمالات التجارة والتنمية في جميع البلدان ، وبصفة خاصة في البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أيضاً ضرورة تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال التجارة الدولية بغية زيادة دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف ،

١ ـ تعيد تأكيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/٥٧ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عن التطورات المؤسسية ، آخذاً في اعتباره جميع المقترحات المتصلة بتعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف ؛

٢ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس ، عند إعداد التقرير المطلوب ، آراء جميع الحكومات والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٠٢/٤٥ ـ تدابير محددة لصالح البلدان الجزرية النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى طلب اتخاذ إجراء محدد لصالح البلدان الجزرية النامية ، الوارد في قراريها ١٦٣/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و١٨٩/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وكذلك في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د ـ ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦[٤٨] ، و ١١١ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[٤٩] ، و ١٣٨ (د ـ ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣[٥٠] ، وإذ تشير إلى مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٣/٨٦ المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية[٥٥] ،

وإذ تسلِّم بأنه بالإضافة إلى المشاكل العامة المتصلة بالتنمية ، يعاني كثير من البلدان الجزرية النامية من مشاكل محددة ، ناجمة عن تفاعل عوامل مثل صغر حجمها ، ومواقعها النائية ، وتشتتها الجغرافي ، وسهولة تأثرها بالكوارث الطبيعية ، وهشاشة نظمها الإيكولوجية ، وما تواجهه من قيود في مجالي النقل والاتصالات ، وبُعدها الشديد عن مراكز الأسواق ، وصغر أسواقها الداخلية إلى حد كبير ، وافتقارها إلى الموارد الطبيعية ، وضعف قدرتها التكنولوجية المحلية ، وحدَّة مشكلة حصولها على إمدادات المياه العذبة ، واعتمادها الشديد على الواردات وعلى عدد قليل من السلع الأساسية ، ونضوب مواردها غير المتجددة ، والهجرة منها ، وخاصة هجرة العاملين ذوي المهارات الرفيعة المستوى ، ونقص الموظفين الإداريين لديها ، وفداحة أعبائها المالية ،

وإذ تسلِّم أيضاً بأن العديد من تلك العوامل تظهر معاً في كثير من البلدان الجزرية النامية ، مما يجعل هذه البلدان ضعيفة

(٥٤) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٥ ، العدد ٨١٤ ـ أولاً ـ (ج) .

(٥٥) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٦ ، الملحق رقم ٩ والتصويب (E/1986/29 و Corr.1) ، المرفق الأول .

وتابعة اقتصادياً واجتماعياً ، ولاسيما في البلدان الصغيرة و/أو المشتتة جغرافياً ،

وإذ تلاحظ أن كثيراً من البلدان الجزرية النامية هي أيضاً من أقل البلدان نمواً ، وإذ تحيط علماً ، في هذا الصدد ، بالأحكام ذات الصلة الواردة في برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً ، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠[١٥] ،

وإذ تسلِّم بأن الكثير من المشاكل التي تواجه البلدان الجزرية النامية تتطلب تعزيز المشاركة بين البلدان المعنية وبين سائر أعضاء المجتمع الدولي ،

وإذ يساورها القلق بشأن الآثار الضارة على البلدان الجزرية النامية من جرّاء ارتفاع منسوب مياه البحر نتيجة تغيُّر المناخ ،

وإذ تحيط علماً بتقرير اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان الجزرية النامية والبلدان والمنظمات المانحة ، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠[٥٦] ،

١ ـ تؤكد من جديد قرارها ١٨٩/٤٣ وغيره من قرارات الجمعية العامة وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ذات الصلة ، وتطالب بتنفيذها الفوري والفعّال ؛

٢ ـ تعرب عن تقديرها للدول وللمؤسسات والهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها التي لبّت الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية ؛

٣ ـ تعرب عن تقديرها للأمين العام لقيامه بعقد اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان الجزرية النامية والبلدان والمنظمات المانحة ، كما دعت إليه الفقرة ١١ من القرار ١٨٩/٤٣ ؛

٤ ـ تحيط علماً بالنص المعنون « التحديات والفرص : إطار استراتيجي » ، الذي اعتمده بالإجماع اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان الجزرية النامية والبلدان والمنظمات المانحة[٥٧] ؛

٥ ـ ترحّب بالجهود التي تبذلها البلدان الجزرية النامية لاعتماد سياسات تعالج مشاكلها المحددة ، بما فيها الجهود المبذولة لتحقيق التعاون والتكامل الإقليميين ، وتطلب إلى تلك البلدان أن تواصل السعي ، وفقاً لأهدافها وسياساتها وأولوياتها الوطنية ، إلى اتخاذ المزيد من التدابير لجعل اقتصاداتها أقل تأثراً بالنتائج السلبية للأوضاع التي تنفرد بها ؛

٦ ـ تطلب إلى البلدان الجزرية النامية أن تواصل اتخاذ سياسات إنمائية ملائمة ترمي إلى التغلُّب على أوجه الضعف المحددة لديها ، وبصفة خاصة عن طريق تشجيع اتباع نهج متكامل فيما تضطلع به من عمليات إنمائية في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية ، وتوسيع الهياكل المادية والمؤسسية ، واستغلال الموارد ، وتنويع قاعدة الإنتاج ؛

٧ ـ تطلب أيضاً إلى البلدان الجزرية النامية أن تتخذ تدابير تهدف إلى حماية وإصلاح بيئتها ونظمها الإيكولوجية الهشة ؛

٨ ـ تحث البلدان الجزرية النامية على تعزيز ترتيبات التعاون الإقليمي في مجالات مثل اتقاء الكوارث ، وخدمات النقل على الطرق الفرعية بين الجزر ، والأمن ؛

٩ ـ تناشد المجتمع الدولي :

(أ) أن يحافظ على مستوى المساعدة التساهلية المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان الجزرية النامية ، وأن يزيده إن أمكن ؛

(ب) أن يزيد إلى أقصى حد إمكانية حصول البلدان الجزرية النامية على المساعدة التساهلية المالية والتقنية ، وذلك بمراعاة الاحتياجات الإنمائية المحددة لتلك البلدان والمشاكل التي تواجهها ؛

(ج) أن ينظر في استعراض آليات الإجراءات القائمة المستخدمة في توفير الموارد التساهلية للبلدان الجزرية النامية ، مع مراعاة أوضاعها وإمكانات التنمية فيها ؛

(د) أن يكفل تمشي المساعدة مع الأولويات الوطنية ، وحيثما كان ذلك مناسباً ، مع الأولويات الإقليمية للبلدان الجزرية النامية ؛

(هـ) أن يقدم الدعم للبلدان الجزرية النامية على مدى إطار زمني يتفق عليه الجميع ويكون ، عند الاقتضاء ، أطول أجلاً لتمكين تلك البلدان من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ؛

(و) أن يواصل كفالة بذل جهد متضافر لمساعدة البلدان الجزرية النامية ، بناءً على طلبها ، في تحسين قدراتها المؤسسية والإدارية وفي إشباع احتياجاتها العامة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية ؛

(ز) أن ينظر في تحسين الترتيبات القائمة لمساعدة البلدان الجزرية النامية على التصدي للآثار الضارة على حصائل صادراتها ؛

١٠ ـ توصي بأن تتخذ المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تدابير ملائمة لكي تلبي بطريقة إيجابية الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية ، والإبلاغ عن هذه التدابير ، حسب الاقتضاء ؛

١١ ـ تحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يعزز دوره بوصفه مركز تنسيق لاتخاذ إجراءات محددة على الصعيد العالمي لصالح البلدان الجزرية النامية ، وأن يؤدي دور العامل الحفّاز في هذا الصدد ، وذلك بالقيام ، في جملة أمور ، بتنظيم وتسهيل

---

(٥٦) A/CONF.147/5-TD/B/AC.46/4 .

(٥٧) المرجع نفسه ، الفصل الثاني .

تبادل المعلومات والخبرة فيما بين الأقاليم ، في تعاون كامل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء ، حسب الاقتضاء ؛

١٢ ـ تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل القيام بأنشطة في مجال تعيين مشاكل محددة والتوصية باتخاذ تدابير معينة بالنسبة للبلدان الجزرية النامية ، واضعاً في الاعتبار ما تم الاضطلاع به فعلاً من أعمال بشأن هذه المسألة داخل الإطار المشترك بين الوكالات الذي دعت إليه الفقرة ١٠ من القرار ١٨٩/٤٣ ولاسيما في مجالات مثل انطباق المؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية الحالية على البلدان الجزرية النامية ، والنقل ، وأثر الكوارث الطبيعية ؛

١٣ ـ تطلب أيضاً إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يوفر للبلدان الجزرية النامية من الموارد الحالية أو من موارد خارجة عن الميزانية ما يلزم لتقديم خدمات استشارية تقنية لمساعدتها في المجالات التالية :

(أ) الاستعراض الدوري للأداء الاجتماعي ـ الاقتصادي ؛

(ب) تقييم واستغلال الإمكانات البحرية ؛

(ج) تطوير خدمات النقل بين الجزر ؛

(د) تطوير قاعدة البيانات الاجتماعية ـ الاقتصادية الإحصائية بغية تحسين القدرة على التخطيط ؛

١٤ ـ تطلب كذلك إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن ينظر في عقد اجتماعات دورية للخبراء الحكوميين والبلدان والمنظمات المانحة بغية تسهيل استعراض التطورات المتعلقة بالبلدان الجزرية النامية ؛

١٥ ـ تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم ، بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة ، ولاسيما المؤسسات الإقليمية ذات الصلة ، برصد التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي ؛

١٦ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٠٣/٤٥ ـ مجلس التجارة والتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د ـ ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، بصيغته المعدلة[٤٧] ، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وإلى الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة ، المعقودة في جنيف في الفترة من ٩ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧[٥١] ، وإلى الإعلان المتعلق بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الوارد في قرار مجلس التجارة والتنمية ٣٧٦ (د ـ ٣٦) المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩[٥٨] ، والذي أيدته الجمعية العامة في القرار ١٩/٤٤ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢١٩/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن تقرير مجلس التجارة والتنمية ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار مجلس التجارة والتنمية ٣٨٨ (د ـ ٣٧) المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية[٥٩] ، بوصفه جزءًا من المساهمة المستمرة التي يقدمها المجلس في التماس حل دائم لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية ،

وإذ تلاحظ أن « تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٠ »[٦٠] يشكل جهداً قيماً آخر في زيادة فهم الترابط بين مشاكل التجارة والتمويل الإنمائي والنظام النقدي الدولي ونظر المجلس في مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، التي بدأت في أثناء الدورة الاستثنائية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، المعقودة في بونتا دل إستي ، أوروغواي ، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، تهيىء فرصة فريدة من نوعها للإسهام في إقامة نظام تجاري أكثر انفتاحاً وقدرةً على البقاء والاستمرار ، وإذ تدرك أن جولة أوروغواي لا يمكن اختتامها ، كلياً أو جزئياً ، دون التوصل إلى نتيجة هامة ومتوازنة في جميع المجالات المعنية ، بما فيها المجالات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية ،

١ ـ تحيط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين والجزء الأول من دورته السابعة والثلاثين[٦١] وتحث الدول الأعضاء على أن تنفذ بالكامل أحكام القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس ؛

---

(٥٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/44/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني ـ ألف .

(٥٩) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/45/15) ، الفصل الثالث ـ باء .

(٦٠) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.D.6 .

(٦١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/45/15) .